

"المنهج في جواب الإشكالات العقّدية المتهومة على حديث الأمر بنيه إذا مات بإحراقه وتذريته"

إعداد الباحث:

محمد بن حجر بن حسن القرني

الأستاذ المشارك بقسم العقيدة – كلية الدعوة وأصول الدين – جامعة أم القرى



ملخص البحث:

يهتم البحث بالمنهج في رفع الإشكالات العقدية المتهمة على حديث الأمر بنبيه إذا هو مات أن يحرقوه؛ وذلك يتمثل في طريق منهجين متكاملين: منهج جمع روايات الحديث المتعددة إذ فيها ما يفسر الحديث بعضه ببعضه ويحل الإشكال المتهوم على الحديث؛ وقد حرص البحث على العناية بهذا الطريق في منهجية الجواب عن الإشكالات العقدية المتهمة على الحديث حيث ضعفت العناية به في الدراسات السابقة، إضافة إلى المنهج المكمل له والذي كان الاعتماد عليه في الدراسات السابقة الذي هو رد متشابه هذا الحديث إلى المحكم من أدلة الشرع الأخرى.

الكلمات المفتاحية: المنهج، الإشكالات العقدية، التأويلات المبتدعة.

المقدمة:

فإنَّ المنهج في التوفيق بين الأدلة الشرعية وفهمها على وجه لا يحتمل التعارض بينها، ويرفع ما يوهمه ظاهر بعضها من التعارض ويوهمه مشكلاً على الأدلة الأخرى؛ من ميثاق الإيمان الذي أخذ الله على عباده، فإنه لا يتم إيمان عبد حتى يؤمن أن الوحي الذي أنزله الله على نبيه محكم لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، وقد امتدح الله عباده بذلك وجعله علامة رسوخ العلم والإيمان؛ فقال: (والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب). آل عمران: 7.

أهمية البحث وأهدافه:

وقد رأيت أن حديث الذي أمر بنبيه إذا هو مات أن يحرقوه ويذروه لئلا يعذبه الله؛ يعدّ نموذجاً متميزاً لتطبيق هذا المنهج ومثالاً لغيره من الأدلة التي من بابه، إذ المنهج في الجواب عما يوهمه ظاهره من إشكال التعارض مع ما تقرر في نصوص الشريعة وقواعدها الكلية المرعية يتمثل في طريقتين متكاملتين؛ هما: طريق جمع الروايات المتعددة للحديث وحصرها؛ وفيها ما يرفع الإشكال الذي يوهمه ظاهره، والطريق الثاني رد متشابه هذا الحديث إلى المحكم من الأدلة الشرعية الأخرى وقواعدها الكلية.

الدراسات السابقة:

الدراسات حول هذا الحديث وما هو من بابه كثيرة، ولا تكاد تخلو منه المؤلفات التي ألّفت في مشكل الحديث قديماً وحديثاً، إلا أنها اعتنت بالطريق الثاني من طريقي رفع الإشكال المتهوم في الحديث؛ والذي هو رد متشابهه إلى المحكم من أدلة الشريعة، وتتوالت اجتهادات العلماء حول ذلك، ولكنها لم تلتفت إلى العناية التامة برفع إشكال الحديث من خلال جمع رواياته المتعددة - فيما وقفت عليه. ولذلك اتجهت الرغبة للكتابة في هذا الموضوع لهذا الاعتبار، وهو الالتفات للعناية بفقه الحديث ورفع إشكالاته المتهومة من خلال الجمع بين رواياته المتعددة؛ فيفسر الحديث بعضه بعضاً، مع الجمع بين هذا الطريق وبين طريق رد متشابه الحديث إلى المحكم من أدلة الشرع الأخرى، الأمر الذي يجعل صواب الجواب عن الإشكالات المتهومة على الحديث أقوى من الاقتصار على طريق واحدة ويزيده توثيقاً، ويدفع التأويلات المبتدعة التي قيلت على الحديث والتي يتمسك بها أصحابها في تأييد بدعهم، لا لأن منطلقهم من الدليل الشرعي؛ بل لأنهم يتبعون ما تشابه منه كما قال الله عن هذه حاله.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها:

وجعلت عنوان البحث (المنهج في جواب الإشكالات العقدية المتهمة على حديث الأمر بنبيه بإحراقه وتذريته). المنهج: قصدت في العنوان وجود كلمة (المنهج) للإشارة إلى أن الغرض الأساس من البحث هو الانطلاق في الجواب على إشكالات الحديث من منهج محدد التصور. والمنهج هو خطة علمية محددة ومنظمة مبنية على قواعد علمية يلتزم بها الباحث للوصول إلى نتائج صحيحة.

الإشكالات العقدية المتهومة: المعاني الظنية التي تتناقض مع أدلة الشرع القطعية وقواعدها الكلية المنقررة.

مشكلة الدراسة:

تضمن ظاهر الحديث إشكاليين يتعارضان مع المعلوم بالضرورة من أدلة الشريعة وقواعدها الكلية، وكذلك جاء الحديث في روايات عديدة توهم التعارض فيما بينها مع كونها كلها روايات صحيحة لحادثة واحدة مما قد يوقع في الاضطراب في فقه الحديث والتوفيق بين كل تلك الروايات.

حدود الدراسة:

جعلت الدراسة في تمهيد وأربعة مباحث:

التمهيد: في ذكر قواعد المنهج في جواب الإشكالات المتهمة على الأدلة الشرعية على جهة الاختصار.

المبحث الأول: جمع روايات الحديث وما يتحصل من مجموع الروايات.

المبحث الثاني: جواب الإشكال المتهوم على قوله في الحديث: (لم يعمل خيراً قط).

المبحث الثالث: جواب الإشكال المتهوم على قوله في الحديث: (قواله لئن قدر الله عليّ ليعذبني عذاباً ما عذبه أحداً).

المبحث الرابع: إبطال التأويلات المبتدعة التي قيلت على الحديث من خلال روايات الحديث.

والله تعالى وحده الموفق والمعين، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد

يتلخص منهج أهل السنة والتحقيق في هذا الباب في القواعد التالية: (1)

1- أدلة الشرع محكمات وهي الأصل الذي ترد إليه المتشابهات وتفسر بها، كما قال تعالى: (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب). آل عمران: 7.

2- جمع الأدلة في الموضوع والواحد ليفسر بعضها بعضاً، وبضمها إلى بعضها يفهم مراد الشارع منها.

3- جمع الروايات المتعددة للحديث الواحد من أنفع ما يُفسّر به الحديث، ويفهم المراد به؛ فيقيد مطلقه ويبين مجمله ويفسر غامضه ويحل مشكله، كما في حديث من أمر بنيه إذا هو مات أن يحرقوه؛ إذ رواياته يفسر بعضها بعضاً.

وهذه القاعدة باب من أبواب علم مختلف الحديث ومشكل الحديث، ونوع من أنواعه، والعناية به مهمة في فقه الحديث وحل مشكله، وهو القضية المحورية في معالجة مشكلة هذا البحث. (2)

3- الاعتماد على الدليل الشرعي في صرف ما يوهمه ظاهر الدليل من معنى مشكل إلى معنى صحيح؛ هو من التأويل السائب

المحمود.

4- وأما صرف الدليل عن ظاهره بالشبه العقلية المتهومة وبالمعارض العقلي المتهوم؛ فهو طريقة أهل الهوى والابتداع، وليست

طريقة أهل السنة والاتباع.

(1) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية 3/54-68، تفسير القرآن العظيم لابن كثير 1/8-15، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي 1/8-46، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عثمان حسن: 219-527.

(2) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: كتب الطرق المختلفة للخطيب البغدادي 2/212، أسباب تعدد الروايات في متون الحديث النبوي الشريف: د. شرف القضاة ود. أمين القضاة 1985، أثر جمع روايات الحديث وألفاظه على فهم معناه: د. أحمد بن محمد العبيد 2009، تعدد الرواية في الحديث النبوي: د. أيمن جاسم الدوري 2018.

5- الانتقاء من الأدلة والإجتزاء منها بما يظنه صاحبه يؤيد مذهبه هي طريقة أهل البدعة والزيغ الذين قال الله فيهم: (وأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله). آل عمران:7، وطريقة من ذمهم الله بقوله: (أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض). البقرة:85.

المبحث الأول:

جمع روايات الحديث وما يتحصل من مجموع الروايات في شأن الرجل

المطلب الأول: روايات الحديث

اعلم أن الغرض من جمع روايات الحديث هو حصر رواياته وألفاظه والجمع والتوفيق بينها دون طرح شيء منها؛ حيث إن في مجموع الروايات ما يفسر بعضها بعضاً، ويرفع الإشكالات المتهمة على الحديث، ولذلك أثر عظيم في فقه الحديث؛ من تقييد مطلق وبيان مجمل وتفسير غامض وحل مشكل، ونحو ذلك. قال الإمام أحمد: (الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً).⁽³⁾ وفي تلك الروايات للحديث ما يدفع التأويلات المبتدعة.

وهذا الحديث مروي من ثمان طرق؛ من طريق أبي بكر وابن مسعود وأبي هريرة وأبي سعيد وحذيفة وأبي مسعود عقبة بن عمرو البصري وسلمان ومعاوية بن حيدة رضي الله عنهم أجمعين، وكلها طرق أسانيداً صحيحة.

والحديث متواتر، كما حكى ذلك ابن تيمية وابن الوزير.⁽⁴⁾

وقد قدمت في ترتيبها ما في الصحيحين منها على ما في غيرهما، وأكثر الطرق روايات على أقلها، والمرفوع منها على الموقوف،

وهذا ببيانها:

1- فأما رواية أبي هريرة: فرواها البخاري، ومسلم، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، ومالك: ولفظها عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (كان رجل يسرف على نفسه، فلما حضره الموت قال لبيته: إذا أنا مت فأحرقوني، ثم اطحنوني، ثم ذروني في الريح، فوالله لئن قدر عليّ ربي ليعذبني عذاباً ما عذبه أحدًا. فلما مات فُعل به ذلك. فأمر الله الأرض فقال: اجمعي ما فيك منه، ففعلت فإذا هو قائم، فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: يا رب خشيتك، فغفر له. وقال غيره مخافتك يا رب).⁽⁵⁾ وفي رواية: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: قال رجل لم يعمل خيراً قط).⁽⁶⁾ ولمسلم: (لم يعمل حسنة قط).⁽⁷⁾ ولأحمد: (كان رجل ممن كان قبلكم لم يعمل خيراً قط إلا التوحيد).⁽⁸⁾

2- وأما رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: فرواها البخاري، ومسلم: ولفظها عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: (أن رجلاً كان قبلكم رَغَسَهُ الله ما لاً، فقال لبيته لما حُضر: أي أب كنت لكم؟ قالوا: خير أب، قال: فإنني لم أعمل خيراً قط، فإذا متُّ فأحرقوني، ثم اسحقوني، ثم ذروني في يوم عاصف، ففعلوا، فجمعه الله عز وجل فقال: ما حملك؟ قال مخافتك، فتلقاه

⁽³⁾ رواه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع رقم (1640) 212/2.

⁽⁴⁾ انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية 491/12، وإيثار الحق على الخلق لابن الوزير: 394.

⁽⁵⁾ رواه البخاري: ك الأنبياء/ ب حديث الغار/ ح (3481)، ومسلم في صحيحه/ ح (2757)، والنسائي في سننه / ك الجنائز / ب أرواح المؤمنين / ح (2079)، وابن ماجه في سننه / ك الزهد / ب ذكر التوبة/ ح 4255، وأحمد في مسنده / باقي مسند المكثرين / مسند أبي هريرة/ ح 7591.

⁽⁶⁾ رواه البخاري في صحيحه/ ك التوحيد/ ب قول الله تعالى: "يريدون أن يبدلوا كلام الله"/ ح (7506).

⁽⁷⁾ رواه مسلم في صحيحه / ح (2756)، ومالك في الموطأ/ ك الجنائز/ ب جامع الجنائز/ ح (568).

⁽⁸⁾ رواه أحمد في مسنده / باقي مسند المكثرين / مسند أبي هريرة/ ح 7980.

برحمته). (9)

وفي رواية: (أتاه الله مالاً وولداً، يعني أعطاه، قال: فلما خُضر قال لبنيه أي أب كنت لكم؟ قالوا: خير أب. قال: فإنه لم يبتئر عند الله خيراً – فسرها قتادة: لم يدخر – وإن يُقدّم على الله يُعذبه). (10) وفي رواية: (وإن يقدر الله عليه يعذبه). (11) وفي رواية عند مسلم: (فإني لم أبتئر عند الله خيراً، وإن الله يقدر عليّ أن يعذبني. قال: فأخذ منهم ميثاقاً ففعلوا ذلك به وربّي، فقال الله: ما حملك على ما فعلت؟ فقال: مخافتك، قال فما تلافاه غيرها). (12)

3و4- وأما رواية حذيفة وأبي مسعود عقبة بن عمرو البديري رضي الله عنهما: فرواها البخاري. عن حذيفة رضي الله عنه قال: (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: إن رجلاً حضره الموت، فلما يئس من الحياة أوصى أهله: إذا أنا مت فاجمعوا لي حطباً كثيراً، وأوقدوا فيه ناراً، حتى إذا أكلت لحمي، وخلصت إلى عظمي فامتحتشت، فخذوها فاطحنوها، ثم انظروا يوماً راحاً فاذروه في اليم، ففعلوا. فجمعه الله فقال: لم فعلت ذلك؟ قال من خشيتك فغفر الله له. قال عقبة بن عمرو: وأنا سمعته يقول ذلك، وكان نباشاً). (13)

عقبة بن عمرو هو أبو مسعود الصحابي. قال الحافظ ابن حجر: (قوله في آخره "قال عقبة بن عمرو وأنا سمعته": يعني النبي صلى الله عليه وسلم... وأورده ابن حبان من طريق ربعي عن حذيفة قال: "توفي رجل كان نباشاً فقال لولده أحرقوني". فدل على أن قوله "وكان نباشاً": من رواية حذيفة وأبي مسعود معاً. ووقع في رواية الطبراني بلفظ: "بينما حذيفة وأبو مسعود جالسين، فقال أحدهما: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إن رجلاً من بني إسرائيل كان ينش القبور" فذكره. وعُرف منها وجه دخوله في هذا الباب). (14) وفي رواية: (كان رجل ممن كان قبلكم يسيء الظن بعمله). (15)

5- وأما رواية أبي بكر الصديق رضي الله عنه فرواها الإمام أحمد في مسنده؛ في حديث الشفاعة الطويل، وفيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ثم يُخرجون من النار رجلاً فيقول له: هل عملت خيراً قط؟ فيقول: لا، غير أنني قد أمرت ولدي: إذا مت فأحرقوني بالنار، ثم اطحنوني، حتى إذا كنت مثل الكحل، فاذهبوا بي إلى البحر، فاذروني في الريح، فوالله لا يقدر عليّ رب العالمين أبداً، فقال الله عز وجل له: لم فعلت ذلك؟ قال: من مخافتك، قال: فيقول الله عز وجل: انظر إلى ملك أعظم ملك، فإن لك مثله وعشرة أمثاله). (16)

ورواه الطحاوي في مشكل الآثار وفيه زيادة، فروى بسنده عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال: أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم، فذكر حديثاً طويلاً من حديث يوم القيامة، ثم ذكر فيه شفاعته الشهداء قال: ثم يقول الله: أنا أرحم الراحمين، انظروا في النار هل فيها من أحد عمل خيراً قط؟ فيجدون في النار رجلاً، فيقال له: هل عملت خيراً قط؟ فيقول: لا غير أنني كنت أمرت ولدي

(9) رواه البخاري في صحيحه/ ك الأنبياء / ب حديث الغار / ح 3478، ومسلم في صحيحه، ح (2757).

(10) رواه البخاري في صحيحه/ ك الرقاق/ ب الخوف من الله/ ح 6481، ومسلم في صحيحه/ ح 2757.

(11) رواه البخاري في صحيحه/ ك التوحيد/ ب قول الله تعالى: "يريدون أن يبدلوا كلام الله"/ ح 7508.

(12) رواه مسلم في صحيحه / ح 2757.

(13) رواه البخاري في صحيحه/ ك الأنبياء / ب ما ذكر عن بني إسرائيل / ح 3452/ ب حديث الغار/ ح 3479 ومسلم في صحيحه، ح (2757).

(14) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر 497/6.

(15) رواه البخاري في صحيحه/ ك الرقاق / ب الخوف من الله / ح 6480.

(16) رواه أحمد في المسند/ مسند أبي بكر الصديق / ح 15، وإسناده حسن كما أفاده المحقق.

إذا مت فأحرقوني بالنار ثم اطحنوني حتى إذا كنت مثل الكحل فاذهبوا بي إلى البحر، فاذروني في الريح فوالله لا يقدر عليّ رب العالمين أبداً فيعاقبني إذ عاقبت نفسي في الدنيا عليه، قال الله تعالى له: لم فعلت هذا؟ قال: من مخافتك، فيقول: انظر ملكاً بأعظم ملك فإن لك مثله وعشرة أمثاله).⁽¹⁷⁾ والزيادة التي فيه قوله: (لا يقدر عليّ رب العالمين أبداً فيعاقبني إذ عاقبت نفسي في الدنيا عليه).

6- وأما رواية سلمان الفارسي رضي الله عنه فقد رواها الطبراني في معجمه الكبير، عن سلمان - يعني الفارسي - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن رجلاً ممن كان قبلكم رَغَسَهُ الله مالا وولداً، فقال لأهله: إذا أنا مت فأحرقوني، حتى إذا صرت حمماً فاسحقوني فذروني؛ فإن ربي إن قدر عليّ يعذبني عذاباً لا يعذبه أحداً من العالمين، ففعلوا به ذلك، فأمر الله عز وجل به، فجمع فإذا هو قائم بين يدي الله عز وجل فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: خشيتك أي رب، فغفر له).⁽¹⁸⁾

7- وأما رواية معاوية بن حيدة رضي الله عنه فقد رواها الإمام أحمد في مسنده، عن بهز بن حكيم بن معاوية عن أبيه عن جده قال: سمعت نبي الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إنه كان عبد من عباد الله أعطاه الله مالا وولداً، فكان لا يدين الله ديناً، فلبث حتى إذا ذهب منه عمر، وبقي عمر تذكر، فعلم أن لن يبتئر عند الله خيراً دعا بنيه فقال: أي أب تعلموني؟ قالوا: خير يا أبانا. قال: فوالله لا أدع عند أحد منكم مالا هو مني إلا أنا آخذه منه، ولتقعلن بي ما أمركم. قال: فأخذ منهم ميثاقاً وربي فقال: إما لا فإذا أنا مت فألقوني في النار حتى إذا كنت حمماً فدقوني، قال: فكأنني أنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول بيده على فخذه، ثم اذروني في الريح لعلني أضل الله. قال: ففعلوا ذلك به ورب محمد حين مات، فجيء به في أحسن ما كان قط، فعرض على ربه فقال: ما حملك على النار؟ قال: خشيتك يا ربه. قال: إني أسمعك لراهباً، فتب عليه).⁽¹⁹⁾

8- وأما رواية ابن مسعود رضي الله عنه فقد رواها الإمام أحمد في مسنده موقوفاً: قال: عن أبي وائل، عن عبد الله: (أن رجلاً لم يعمل من الخير شيئاً قط إلا التوحيد، فلما حضرته الوفاة، قال لأهله: إذا أنا مت، فخذوني واحرقوني، حتى تدعوني حممة، ثم اطحنوني، ثم اذروني في البحر، في يوم راح، قال: ففعلوا به ذلك، قال: فإذا هو في قبضة الله، قال: فقال الله عز وجل له ما حملك على ما صنعت؟ قال: مخافتك، قال: فغفر الله له).⁽²⁰⁾

المطلب الثاني: ذكر ما يتحصل من مجموع روايات الحديث في شأن الرجل

يتحصل من مجموع هذه الروايات في شأن هذا الرجل ما يلي:

- 1- أنه كان من بني إسرائيل، وهذا هو مراد الإمام البخاري من إبراده له في أحد مواضعه من الصحيح في باب ما ذكر عن بني إسرائيل، وقد تقدم من كلام الحافظ ابن حجر، عند رواية حذيفة وأبي مسعود.
- 2- أنه كان قد أسرف على نفسه في تجاوز حدود الله، لأنه كان ينبش القبور، مع أن الله تعالى قد آتاه مالا وولداً، فلذلك غلبه الندم وأساء الظن بعمله حين حضرته الوفاة، حتى وصل به سوء الظن بعمله إلى أن قال: (فإني لم أعمل خيراً قط)، وهو معنى الروايتين الأخريين: (فإني لم أبتئر عند الله خيراً)، (فإنه لم يبتئر عند الله خيراً. فسرهما قتادة: لم يدخر).

⁽¹⁷⁾ رواه الطحاوي في مشكل الآثار / ح 556 / 2 / 27 وقال محققه إسناده جيد.

⁽¹⁸⁾ رواه الطبراني في المعجم الكبير / ح، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد 195/10-196 وقال: رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح غير زكريا بن نافع الأرسوقي، والسري بن يحيى، وكلاهما ثقة.

⁽¹⁹⁾ رواه أحمد في المسند / مسند البصريين / ح 20044 و 20039، وإسناده حسن كما أفاده المحقق.

⁽²⁰⁾ رواه أحمد في المسند / مسند عبد الله بن مسعود / ح 3785، وإسناده حسن كما أفاده المحقق.

3- أنه أمر بنبيه أن يحرقوه ويسحقوه ويذروه، لئلا يدركه عذاب الله تعالى، ففعلوا به ذلك، كما هو في جميع الروايات، وظناً منه إن فعل به ذلك أن يكفر ذلك عنه؛ كما في رواية أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

4- أن الذي حمله على ذلك هو شدة خوفه من الله، وخشيته منه مما فعل، كما هو صريح في جميع الروايات.

5- وأن الله تعالى غفر له بسبب خوفه وخشيته من ربه عز وجل، كما جاء صريحاً في الرواية عن أبي سعيد: (قال فما تلافاه غيرها). فكان خوفه وخشيته من الله تعالى هو الحسنات الماحية التي دفع الله بها عنه عقوبة الآخرة، التي كادت تدركه بسبب ما أمر أن يصنع به، وبسبب ظنه أنه إن فعل به ذلك لم يدركه العذاب.

وقد دلت النصوص على أن الحسنات الماحية أحد الأسباب العشرة التي يدفع الله بها عقوبة الآخرة عن أصحاب الكبائر الموجبة للعذاب، كما قال تعالى: (أقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين). هود: ١١٤. (21)

6- أن مغفرة الله للرجل وعفوه عنه تحصل له يوم القيامة بعد أن يُعَذَّب في النار ثم يخرج به رب العالمين منها، كما جاء في رواية أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

ثم يبقى في الحديث مسألتان هما محل البحث، وهما الإشكالان المتوهمان على الحديث: الأولى قوله في الحديث: (لم يعمل خيراً قط)؛ وظاهره يتعارض من نصوص اشتراط العمل في حصول النجاة في الآخرة.

والأخرى قوله: (فوالله لئن قدر عليّ ربي ليعذبني عذاباً ما عذبه أحداً) وظاهره يوهم شكه في تمام القدرة الإلهية، واعتقاده إمكان أن يفوت على الله أحد من خلقه فلا يُبعث. ففي ظاهره ما يوهم إنكار الرجل للقدرة الإلهية وإنكاره للمعاد الأخروي أو اعتقاده إمكان أن يفوته أحد من الخلق.

وإن الناظر في روايات الحديث من طريق أبي بكر الصديق وطريق أبي سعيد الخدري رضي الله عنهما يجد أنها أفادت انفردت بها عن باقي الروايات؛ حيث تضمنت ما يفسر المراد بالمسألتين وما يرفع الإشكالات العقدية المتوهمه في روايات الحديث الأخرى، وهو ما سيكون التفصيل فيه في المبحثين التاليين ويذكر في مواضعه منهما.

المبحث الثاني

جواب الإشكال المتوهم على قوله في الحديث: (لم يعمل خيراً قط)

جهة الإشكال فيه أن ظاهره يوهم أن الرجل لم يعمل خيراً قط ومع ذلك فقد غفر الله له وأدخله الجنة، والله تعالى قد بين في كتابه وسنة رسوله أن النجاة عنده والمغفرة مشروطة بالعمل، كما قال تعالى: (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) الكهف: 110، وعليه انعقد إجماع السلف.

وجواب هذا الموضوع أن نقول: قد جاءت روايات الحديث في ذكر حال عمل الرجل على نوعين؛ أحدها: حكاية الشارع حال عمل الرجل؛ ما يوهم ظاهره أن هذا هو حكم الشارع فيه؛ وأن الرجل في حكم الشارع لم يعمل خيراً قط!

وهذا النوع جاء بلفظين؛ بلفظ: (كان رجل يسرف على نفسه) (22)، واللفظ الآخر: (قال رجل لم يعمل خيراً قط) (23)، (لم يعمل

(21) انظر في بيان هذه الأسباب: مجموع الفتاوى لابن تيمية 487/7 - 501.

(22) رواه البخاري: ك الأنبياء / ب حديث الغار / ح (3481)، ومسلم في صحيحه / ح (2757)، والنسائي في سننه / ك الجنائز / ب أرواح المؤمنين / ح (2079)، وابن ماجه في سننه / ك الزهد / ب ذكر التوبة / ح 4255، وأحمد في مسنده / باقي مسند المكثرين / مسند أبي هريرة / ح 7591.

(23) رواه البخاري في صحيحه / ك التوحيد / ب قول الله تعالى يريدون أن يبدلوا كلام الله، ح (7506).

حسنة قط⁽²⁴⁾، (كان رجل ممن كان قبلكم لم يعمل خيراً قط إلا التوحيد) .⁽²⁵⁾

والنوع الثاني؛ حكاية الرجل عن نفسه هو أنه لم يعمل خيراً قط. وهذا النوع من الروايات يفسر أن هذا هو من الرجل لإساءته الظن بعمله، وليس من إثبات الشارع له هذا الوصف. وجاء بلفظين، أحدهما في قول الرجل عن نفسه: (فإني لم أعمل خيراً قط)⁽²⁶⁾، (فإني لم أبتهر عند الله خيراً).⁽²⁷⁾، (انظروا في النار هل فيها من أحد عمل خيراً قط؟ فيجدون في النار رجلاً، فيقال له: هل عملت خيراً قط؟ فيقول: لا)⁽²⁸⁾، والآخر في قول الشارع عنه: (كان رجل ممن كان قبلكم يسيء الظن بعمله)⁽²⁹⁾، وهنا تظهر فائدة جمع الروايات؛ فإن هذه الروايات مفسرة للروايات الأخرى.

وعلى هذا فإن الذي يظهر من مجموع هذه الروايات أن ما جاء في الحديث من قوله: (لم يعمل خيراً قط) ونحوه، ليس إخباراً عن حقيقة حال الرجل في حكم الله، وإنما هو حكاية قول الرجل في إساءته الظن بعمله، لما كان يقترفه من تجاوز حدود الله تعالى، وقد فجأه الموت وأيقن حينئذ مفارقة الحياة فأيس من النجاة عند الله من شدة ما أصابه من الخوف والخشية وقلة الحيلة في الرجعة ليتدارك من أمره ما أمكنه؛ فما كان منه إلا أن يقول عن نفسه إنه لم يعمل خيراً قط، ويأمر بنيه أن يصنعوا به ما أمرهم.

وإذا تبين ذلك تبين عندئذ أنه ليس في هذا اللفظ ما يشكل على القواعد المقررة في نصوص الشرع وإجماع العلماء من السلف وأئمة السنة على أن الدين المنجي عند الله لا بد فيه من الجمع بين القول والعمل، واتفاق أهل القبلة على أن الله تعالى لا يغفر لكافر مات وهو على كفره، كما قال تعالى: (إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون). البقرة: 161-162، وقال تعالى: (إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ولو افتدى به أولئك لهم عذاب أليم وما لهم من ناصرين). آل عمران: 91.

وحتى على القول بأن هذا هو قول الشارع فيه ابتداءً وحكمه فيه، فإن هذا جاء على أساليب العربية؛ ومن جنس مذاهب العرب في كلامهم، حيث ينفون الاسم عن الشيء أحياناً من أجل نقصه عن الكمال والتمام، لا لعدمه بالكلية، وشاهد ذلك في حال الرجل قوله في الحديث: (لم يعمل خيراً قط إلا التوحيد)⁽³⁰⁾، فلم ينف عنه تركه العمل بالكلية؛ بل أثبت له أصل العمل وهو التوحيد، ومن أجل ذلك صح حمل (لم يعمل خيراً قط) على النقص عن الكمال والتمام، لا العدم بالكلية.

كما قال الحافظ ابن عبد البر، في شرح المراد بهذا اللفظ: (قال أبو عمر روي من حديث أبي رافع عن أبي هريرة في هذا الحديث أنه قال: "قال رجل لم يعمل خيراً قط إلا التوحيد"، وهذه اللفظة إن صحت رفعت الإشكال في إيمان هذا الرجل، وإن لم تصح من جهة النقل فهي صحيحة من جهة المعنى، والأصول كلها تعضدها، والنظر يوجبها، لأنه محال غير جائز أن يغفر للذين يموتون وهم كفار، لأن الله عز وجل قد أخبر أنه لا يغفر أن يشرك به لمن مات كافراً. وهذا ما لا مدفع له، ولا خلاف فيه بين أهل القبلة. وفي هذا الأصل ما يدل على أن قوله في هذا الحديث: "لم يعمل حسنة قط"، أو "لم يعمل خيراً قط" – لم يعذبه؛ إلا ما عدا التوحيد من الحسنات والخير،

⁽²⁴⁾ رواه مسلم في صحيحه / ح (2756)، ومالك في الموطأ / ك الجنائز / ب جامع الجنائز / ح (568).

⁽²⁵⁾ رواه أحمد في مسنده / باقي مسند المكثرين / مسند أبي هريرة / ح 7980.

⁽²⁶⁾ رواه البخاري في صحيحه / ك الأنبياء / ب حديث الغار / ح 3478، ومسلم في صحيحه، ح (2757).

⁽²⁷⁾ رواه مسلم في صحيحه / ح 2757.

⁽²⁸⁾ رواه أحمد في المسند / مسند أبي بكر الصديق / ح 15، والطحاوي في مشكل الآثار 2/27.

⁽²⁹⁾ رواه البخاري في صحيحه / ك الرقاق / ب الخوف من الله / ح 6480.

⁽³⁰⁾ رواه أحمد في مسنده / باقي مسند المكثرين / مسند أبي هريرة / ح 7980.

وهذا سائغ في لسان العرب، جائز في لغتها، أن يؤتى بلفظ الكل والمراد البعض، والدليل على أن الرجل كان مؤمناً قوله حين قيل له لم فعلت هذا؟ "فقال: من خشيتك يا رب"، والخشية لا تكون إلا لمؤمن مصدق، بل ما تكاد تكون إلا لمؤمن عالم، كما قال الله عز وجل: (إنما يخشى الله من عباده العلماء)، قالوا كل من خاف الله فقد آمن به وعرفه، ومستحيل أن يخافه من لا يؤمن به، وهذا واضح لمن فهم وألهم رشده. ومثل هذا الحديث في المعنى ما حدثاه عبد الوارث بن سفيان حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن إسماعيل حدثنا أبو صالح حدثني الليث عن ابن العجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن رجلاً لم يعمل خيراً قط، وكان يداين الناس، فيقول لرسوله: خذ ما يسر واترك ما عسر، وتجاوز لعل الله يتجاوز عنا. فلما هلك قال الله: هل عملت خيراً قط؟ قال: لا، إلا أنه كان لي غلام، فكنت أداين الناس، فإذا بعثته يتقاضى قلت له: خذ ما يسر واترك ما عسر، وتجاوز لعل الله يتجاوز عنا، قال الله: قد تجاوزت عنك"، قال أبو عمر: فقول هذا الرجل الذي لم يعمل خيراً قط غير تجاوزه عن غرمائه لعل الله يتجاوز عنا – إيمان وإقرار بالرب ومجازاته، وكذلك قول الآخر "خشيتك يا رب" إيمان بالله واعتراف له بالربوبية. والله أعلم).⁽³¹⁾

ومثل هذا الذي قاله الحافظ ابن عبد البر في الجواب عن المراد بقوله (لم يعمل خيراً قط)؛ وأن (هذا سائغ في لسان العرب، جائز في لغتها، أن يؤتى بلفظ الكل والمراد البعض) – قد قاله كذلك الإمام ابن خزيمة في الجواب عن المراد بحديث (لم يعملوا خيراً قط) الذي ورد في أقوال يخرجهم الله من النار بشفاعاة الشافعين،³² قال ابن خزيمة: (قال أبو بكر: هذه اللَّفْظَةُ (لم يعملوا خيراً قط) من الجنس الذي يقول العرب: يُنْفَى الاسم عن الشيء لنقصه عن الكمال والتمام، فمعنى هذه اللَّفْظَةُ على هذا الأصل، لم يعملوا خيراً قط، على التمام والكمال، لا على ما أوجب عليه وأمر به. وقد بيَّنتُ هذا المعنى في مواضع من كتبي).³³

وكذا قال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام: (هذا كلام العرب المستفيض عندنا غير المستكر؛ في إزالة العمل عن عامله إذا كان عمله على غير حقيقته، ألا ترى أنهم يقولون للصانع إذا كان ليس بمحكم لعمله: ما صنعت شيئاً ولا عملت عملاً، وإنما وقع معناهم هاهنا على نفي التجويد، لا على الصنعة نفسها، فهو عندهم عامل بالاسم، وغير عامل في الإتيان، حتى تكلموا به فيما هو أكثر من هذا، وذلك كرجل يعق أباه ويبلغ منه الأذى؛ فيقال: ما هو بولد، وهم يعلمون أنه ابن صلبه... فذلك هذه الذنوب التي ينفي بها الإيمان، إنما أحيطت الحقائق منه والشرائع التي هي من صفاته، فأما الأسماء فعلى ما كانت قبل ذلك ولا يقال لهم إلا مؤمنون، وبه الحكم عليهم).⁽³⁴⁾

وقال القرطبي: (قوله: "قال رجل لم يعمل خيراً قط"، هذه الرواية فيها توسع في العبارة؛ لأننا نعلم قطعاً أن هذا الرجل كان متديناً بدين حق، ومن كان كذلك لا بد أن يعمل حسنة: صوماً، أو صلاة، أو تلفظاً بخير، أو شيئاً من الخير الذي تقتضيه شريعته. وإنما الرجل كان خطاءً، كثير المعاصي، وقد نص على هذا المعنى في رواية أخرى في الأصل فقال: "أسرف رجل على نفسه، فلما حضرته الوفاة" وذكر الحديث).⁽³⁵⁾

⁽³¹⁾ التمهيد لابن عبد البر 40/18-41.

³² الحديث رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: ح 183.

³³ كتاب التوحيد لابن خزيمة / (237/2).

⁽³⁴⁾ كتاب الإيمان لأبي عبيد/ ص: 80-81.

⁽³⁵⁾ المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي 74/7.

المبحث الثالث

جواب الإشكال المتوهم على قوله في الحديث: (فوالله لئن قدر عليّ ربي ليعذبني عذاباً ما عذبه أحد)

هذا موضع الإشكال الثاني في الحديث؛ حيث يوهّم ظاهر قوله: (فوالله لئن قدر عليّ ربي ليعذبني عذاباً ما عذبه أحد)، أنّ الرجل كان شاكاً في قدرة الله تعالى على إعادته وبعثه بعد موته.

فأوهّم قوله هذا أنه تعلق شكّه بأصلين عظيمين من أصول الدين؛ شك متعلق بالقدرة الإلهية وأن الله على كل شيء قدير، وشك متعلق بمعاد العباد إلى اليوم الآخر وأنه لا يتخلف عنه منهم أحد. والشك في واحد من هذين الأصلين كفر بإجماع، فكيف بمن جمع بينهما! ومع ذلك فقد غفر الله له! وقد قضى الله في كتابه أنه لا يغفر للكافر.⁽³⁶⁾ وهو أمر متفق عليه بين أهل القبلة؛ ولذلك تنوعت اجتهاداتهم في توجيه ذلك ورد ما يوهّمه ظاهره؛ وبيانه في المطالبين التاليين:

المطلب الأول: إجمال ذكر أقوال العلماء في توجيه هذا اللفظ من الحديث:

مدار أقوال العلماء أهل التحقيق والسنة في توجيه الحديث، وحل إشكاله، لم يخرج عن واحدة من جهتين: الجهة الأولى: إما تأويل اللفظ عن ظاهره – الذي يفهم منه إنكار قدرة الله – إلى معنى صحيح لا يدل على إنكار القدرة الإلهية ولا المعاد الأخروي؛ حيث فسروا قوله (لئن قدر عليّ) بمعنى القضاء والتقدير، أو بمعنى التضييق، فجاء المعنى: (لئن قضى عليّ وقدر، أو لئن ضيق عليّ مغفرته ورحمته).

والجهة الثانية: وإما إبقاء اللفظ على ظاهره، وأن في ظاهر قول هذا الرجل إنكاراً لقدرة الله تعالى، وإنكاراً لمعاد الأجساد. وذهبوا إلى أن الذي أوجب له مغفرة رب العالمين وعفوه إعداره بالحال التي كان عليها الرجل حين قال ما قال، وأن حاله تلك حين قال ما قال هي التي أسقطت المؤاخذه عنه. وذهبوا في توصيف حاله إلى رأيين:

الأول: القول بأنّ الرجل قال ما قال في حال الخوف والفرع والذهول والدهشة، حتى غاب عنه عقله فلم يع ما يقول، من شدة تملك الخوف على قلبه وعقله من ملاقة رب العالمين، وهو قد اقترف ما يخشى هلكته بسببه – ولأجل ذلك عفى الله عنه هذا الذي قاله وأمر أن يفعل به ، لأنه لم يكن حين قاله ذاكرةً عامداً، بل كان ذاهلاً مندهشاً من هول ما سيقدم عليه.

وقد بيّن الله تعالى أنه لا يؤاخذ الناسي والساھي ومن لا يعي ما يقوله ويفعله، كما قال تعالى: (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا).

البقرة: ٢٨٦

الثاني: القول بأنّ الرجل قال ذلك في حال الجهل؛ حيث لم يكن عالماً بحقيقة قوله، لأنه كان جاهلاً بما ظنه، ولأجل ذلك عفى الله عنه بسبب عارض الجهل.

المطلب الثاني: شرح الأقوال وبيان دليل كل قول وتعليقه ومن قال به

أولاً: الذين ذهبوا إلى تأويل اللفظ عن ظاهره – الذي يفهم منه إنكار قدرة الله – إلى معنى صحيح لا يدل على إنكار القدرة الإلهية، وفسروا قوله (لئن قدر عليّ) بمعنى القضاء والتقدير، أو بمعنى التضييق، فجاء المعنى: (لئن قضى عليّ وقدر، أو لئن ضيق عليّ مغفرته ورحمته).

ذهب فيه أصحابه إلى أنّ إنكار قدرة الله تعالى كفر، والله لا يغفر للكافر، وكون الله تعالى غفر له يوجب حمل المعنى على أمر لا يدل على إنكار القدرة الإلهية، وذهبوا إلى أن اللفظ يحتمل تأويله أحد معنيين:

1- إما هو على معنى القدر والقضاء، وليس على معنى القدرة والاستطاعة، كقوله تعالى في قصة يونس: (فظن أن لن نقدر

⁽³⁶⁾ انظر: أعلام الحديث للخطابي (3/1565)، شرح مشكل الآثار للطحاوي (1/73)، إبطال التأويلات لأبي يعلى (2/417)، فتاوى ابن تيمية (12/491).

عليه). الأنبياء: ٨٧ ، ومعناه: أن لن نُقدّر عليه من العقوبة ما قدّرنا. قالوا: وعلى هذا يحمل الحديث على معنى: لو أن الله قضى عليّ بالعذاب، وحكم به عليّ، ليعذبني عذاباً ما عذبه أحدًا من العالمين. قالوا: ولفظ (قدر) يأتي بالتخفيف وبالتشديد بمعنى واحد، على معنى القضاء والقدر. وإلى هذا ذهب أبو يعلى وغيره وجوّزه الحافظ ابن عبد البر. (37)

2- وإما يحمل معنى قوله: (لئن قدر الله عليّ) على معنى التضيق أي ضيق عليّ ، ومنه قوله تعالى: (ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله). الطلاق: ٧، أي ضيق عليه فيه، وقوله: (وأما إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه). الفجر: 16. وعلى هذا يحمل معنى الحديث: لئن ضيق الله عليّ عفوه، ولم تسعني رحمته، ليعذبني عذاباً ما عذبه أحدًا من العالمين. وإلى هذا ذهب الطحاوي وابن الجوزي وغيرهما. (38)

واستدل أصحاب هذا المذهب برواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه التي فيها: (وإن الله يقدر عليّ أن يعذبني) ، وهي تخالف الروايات الأخرى التي ظاهرها الشك في قدرة الله ، إذ هي ظاهرة في إثباته لقدرة الله تعالى، فتكون هذه الرواية مفسّرة وتحمل بقية الألفاظ على هذا اللفظ ، ويكون بمعنى القضاء أو التضيق ، وبهذا تجتمع الروايات عند أصحاب هذا الرأي. (39)

قال الحافظ ابن عبد البر: (وأما قوله لئن قدر الله عليّ فقد اختلف العلماء في معناه ... وقال آخرون أراد بقوله: (لئن قدر الله عليه)؛ من القدر الذي هو القضاء، وليس من باب القدرة والاستطاعة في شيء. قالوا وهو مثل قول الله عز وجل في ذي النون (إذ ذهب مغاضبا فظن أن لن نقدر عليه)، وللعلماء في تأويل هذه اللفظة قولان: أحدهما؛ أنها من التقدير والقضاء، والآخر؛ أنها من التقدير والتضييق. وكل ما قاله العلماء في تأويل هذه الآية، فهو جائز في تأويل هذا الحديث في قوله: (لئن قدر الله عليّ)، فأحد الوجهين تقديره. كأن الرجل قال لئن كان قد سبق في قدر الله وقضائه أن يعذب كل ذي جرم على جرمه ليعذبني الله على إجرامي وذنوبي عذاباً لا يعذبه أحدًا من العالمين غيري، والوجه الآخر تقديره: والله لئن ضيق الله عليّ، وبالعز في محاسناتي وجزائي على ذنوبي ل يكون ذلك. قال ابن قتيبة: يقال هذا قدر الله وقدره ، قال ولو قرئت (أودية بقدرها) مخففاً ، أو قرئت (وما قدروا الله حق قدره) مثقلاً جاز ... ومن هذا حديث ابن عمر عن النبي عليه السلام في الهلال : (فإن غمّ عليكم فاقدروا له) ... وقد رويناه عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب أنه قال : في قول الله عز وجل (فظن أن لن نقدر عليه) ، قال: هو من التقدير ليس من القدرة؛ يقال منه قدر الله لك الخير يقدره قدرأ بمعنى قدر الله لك الخير... وقال ابن قتيبة في قول الله عز وجل: (فظن أن لن نقدر عليه): أي لن نصيق عليه ، قال فلان مقدّر عليه ، ومقدّر عليه . ومنه قوله عز وجل: (فقدّر عليه رزقه)، أي ضيق عليه في رزقه. (40)

وهذا الذي ذكره الحافظ ابن عبد البر، ونقله عن بعض أهل اللغة، يدفع ما شنع به ابن حزم على أصحاب هذا القول، وما اعتبره من تحريف الكلم عن مواضعه!! (41) قال ابن حزم عفا الله عنه: (وقد قال بعض من يحرف الكلم عن مواضعه أن معنى: "لئن قدر الله عليّ" إنما هو لئن ضيق الله عليّ كما قال تعالى (وأما إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه)، قال أبو محمد وهذا تأويل باطل لا يمكن؛ لأنه كان يكون معناه حينئذ لئن ضيق الله عليّ ليضيق عليّ، وأيضاً فلو كان هذا لما كان لأمره بأن يحرق ويذر رماده معنى ولا شك في أنه

(37) انظر: التمهيد لابن عبد البر (43/18) ، وفي تنوير الحوالك للسيوطي (186/1) نسب القول به إلى ابن عبد البر! ولا يخفى ما في ذلك من تساهل فإن ابن عبد البر جوز المعنيين ولم يجزم بواحد منهما، إبطال التأويلات لأبي يعلى (418/2)، شرح النووي على مسلم (111/17)، فتح الباري لابن حجر (523/6).

(38) انظر: شرح مشكل الآثار للطحاوي (159/1-164)، فتح الباري لابن حجر (523/6).

(39) انظر: شرح النووي على مسلم (115/17).

(40) التمهيد لابن عبد البر 42-45.

(41) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم 140-141.

إنما أمره بذلك ليفلت من عذاب الله تعالى). (42) وهذا من ابن حزم مبالغة في التشنيع وإنكار ما يصح حمل الحديث عليه في اللغة والشرع من غير تحريف.

لكن الذي يظهر والله أعلم أن هذا التأويل مع كونه له وجه من الصواب؛ وتأويل يحتمله اللفظ ويساعده الاستعمال الشرعي واللغوي - إلا إن سياق الحديث، ومجموع رواياته، لا يدل على أنه هو المعنى المراد، فقد جاء في بعض طرق الحديث: (لعل أضر الله)، (43) يعني أفوته ويخفى عليه مكاني، وهو لا يحتمل التأويل الذي ذكره.

وأما رواية: (إن الله يقدر عليّ أن يعذبني)، فهي دليل بَيِّن على أن الرجل لم يكن منكراً قدرة الله تعالى، ولكنه كان في تلك الحال مشوش الذهن لغلبة الخوف عليه، فقال إن الله يقدر عليّ أن يعذبني، ولئن قدر عليّ ليعذبني! وكأنه أراد: إن الله قادر على أن يعذبني إن دفتنوني بهيئتي، فأما إن سحقتنوني وذريتوني في البر والبحر فلعل ذلك يمنع عني عذابه، ويكفر به ذنبي. وهذا هو الذي تجتمع به الروايات، دون رد شيء منها. (44)

ثانياً: الذين ذهبوا إلى أن الرجل قال ما يفهم منه أنه يشك في قدرة الله على إعادته، لكن حصول المغفرة له يدل على أنه كان في حال توجب له العذر عند رب العالمين. واختلفوا في وجه العذر الذي غفر الله له به:

1- فقيل: إنه لم يكن قاصداً لحقيقة معناه لأنه قاله في حالٍ غلب عليه فيها الدهش والخوف وشدة الجزع، فصار في حكم الذهاب عقله. قالوا: وهو نحو قول القائل الذي غلب عليه الفرح حين وجد راحلته فذهب عقله حتى قال: (اللهم أنت عبي وأنا ربك! أخطأ من شدة الفرح)، فلم يكفر بذلك الدهش وغلبة الفرح والسهو، والله لا يؤاخذ إلا بما عقد عليه القلب لا بما سها وغلط به اللسان.

والى هذا ذهب القرطبي، والنووي، وابن الملتن، وابن حجر، وغيرهم. (45)

2- وقيل: إن هذا الرجل شك حقيقة في قدرة الله، وفي إعادته إذا حُرِّقَ وسُحِّقَ وذُرِّي، لكن ذلك الشك منه لم يكن إنكاراً لأصل قدرة الله تعالى؛ بدليل الرواية التي فيها (إن الله يقدر عليّ أن يعذبني)، ولا هو كذلك إنكار لأصل المعاد واليوم الآخر وما فيه من نعيم وعذاب، بدليل قوله في إحدى روايات الحديث: (إن يقدم على الله يعذبه)، وإنما كان جاهلاً يظن أنه إذا حُرِّقَ وسُحِّقَ وذُرِّي لا يعاد، بخلاف ما لو لم يفعل به ذلك! وكان هذا منه عن جهل لا عن علم، وهذا هو الذي أوجب له العذر عند رب العالمين، لأن تفاصيل ذلك لا تعلم إلا من طريق العلم المفصل بما جاء به الوحي.

وممن ذهب إلى هذا الرأي ابن قتيبة، والخطابي، وابن حزم، وابن تيمية، وابن القيم، وغيرهم. (46) وقال ابن عقيل الحنبلي: إن هذا الرجل كان من أهل الفترات ولم تبلغه دعوة نبي من الأنبياء. (47)

والحق أن الحديث يحتمل كلا هذين الرأيين؛ من قال هو معذور لكونه قاله في حال شدة الخوف فلم يدر ما يقول، ومن قال هو

(42) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم 140/3-141.

(43) أخرجه أحمد في مسنده (216/33 و 227/227 ح: 20012 و 20024)، وحسن المحقق إسناده. وأما الطحاوي رحمه الله في شرح المشكل 36/2 فقد رد هذه الرواية بغير موجب يوجب ردها إلا لأنها لا تستقيم مع التأويل الذي حمل الحديث عليه، وأما المنهج الذي يلتزمه البحث فهو التوفيق بين كل تلك الروايات دون طرح شيء منها.

(44) انظر: شرح النووي على مسلم (115/17).

(45) انظر: المفهم للقرطبي (76-79)، شرح النووي على مسلم (111/17)، فتح الباري لابن حجر (523/6) و (314-315).

(46) انظر: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (119)، أعلام الحديث للخطابي (1565/3)، التمهيد لابن عبد البر (42-46)، الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (140-141)، مجموع فتاوى ابن تيمية (231/3 و 491/12 و 347/23)، مدارج السالكين لابن القيم (338-339)، وانظر فتح الباري لابن حجر (523/6 و 314-315) وحاشية السندي على النسائي (113/4).

(47) انظر: حاشية السيوطي على النسائي (114/4)، شرح النووي على مسلم (111/17)، فتح الباري لابن حجر (523/6).

معذور بعراض الجهل بتفاصيل القدرة الإلهية.

ولكن الأقرب إلى سياقات الحديث ومجموع رواياته حمل الحديث على القول بأن الرجل قال ذلك في حال الدهشة والخوف والفرح حتى غلب على عقله فأصبح لا يعي ما يقول، وهو الذي أوجب له مغفرة الله وعفوه، وهو في هذا كمثل الذي قال: (اللهم أنت عبيدي وأنا ربك؛ أخطأ من شدة الفرح) - وهذا أخطأ من شدة الفزع والخوف والخشية. وكأن البخاري يذهب إلى هذا المعنى، كما يفهم من تنويبه على هذا الحديث في أحد مواضعه التي رواه فيها من الصحيح؛ حيث قال في كتاب الرقاق: باب الخوف من الله تعالى: وذكر تحته هذا الحديث، والله أعلم.

وأما القول بأن عذره الذي عذره الله به هو الجهل بتفاصيل القدرة الإلهية؛ فسياق الحديث ومجموع رواياته لا تساعد على ترجيحه، وإن كان الإعذار بالجهل أصل مقرر بأدلة كثيرة، لكن هذا الحديث ليس من أدلته الصريحة، والله أعلم.

لكن ما تدل على بعض روايات الحديث أن الرجل كان جاهلاً ليس بتفاصيل القدرة الإلهية، بل وقع جهله على جهة أخرى؛ وهي ظنه أنه إن فعل به بنوه ذلك بعد موته فإن ذلك يكفر عنه ذنبه عند رب العالمين، حيث جاء هذا المعنى في رواية أبي بكر الصديق رضي الله عنه: (فوالله لا يقدر عليّ رب العالمين أبداً فيعاقبني إذ عاقبت نفسي في الدنيا عليه).⁽⁴⁸⁾ وفعل بنيه به ذلك يدل على أنهم كذلك جهلوا فظنوا ما ظنه أبوه من أن هذا يكفر عنه ذنبه، والله أعلم.

وقد أجاب بذلك الخطابي فقال: (وقد يسأل عن هذا فيقال: كيف يغفر له وهو منكر للبعث والقدرة على إحيائه وإنشائه؟ فيقال: إنه ليس بمنكر للبعث إنما هو رجل جاهل ظن أنه إذا فعل به هذا الصنيع ترك فلم ينشر ولم يعذب، فقد تبين أنه رجل مؤمن بالله، فعل ما فعل من خشية الله إذا بعثه، إلا أنه جهل، فحسب أن هذه الحيلة تتجبه مما يخافه)⁽⁴⁹⁾.

وأما ما ذكره ابن أبي جمرة في قوله: (وأما ما أوصى به فلعله كان جائزاً في شرعهم ذلك لتصحيح التوبة)؛⁽⁵⁰⁾ فقول يحتاج إلى دليل ولا دليل عليه وإنما هو ظن، والدليل على خلافه؛ فإنه لو كان كذلك لما وقعت المؤاخذه عليه ولما حاسبه رب العالمين وأدخله النار ثم عفى عنه بعد ذلك، كما دلت عليه رواية أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

المبحث الرابع: إبطال التأويلات المبتدعة التي قيلت على الحديث

- ذهب قوم إلى أن الله غفر للرجل لأنه كان في شريعتهم جواز المغفرة للكافر! حتى نزل قول الله تعالى: (إن الله لا يغفر أن يشرك به).⁽⁵¹⁾ وهو حقيق بالاستبعاد لمخالفته للأصل الكلي القطعي من أن دين الأنبياء واحد لا تختلف فيه مسائل التوحيد وأحكامه، وقد ذكر الله في كتابه ما يدل دلالة قطعية على أن عدم المغفرة للكافر عام في جميع شرائع الأنبياء، فقال تعالى عن عيسى عليه السلام أنه قال لقومه: (إنه من يشرك بالله فقد حرم عليه الجنة ومأواه النار وما للظالمين من أنصار) المائدة: ٧٢، وقال عن لقمان أنه قال لابنه: (إن الشرك لظلم عظيم) لقمان: ١٣، ولم يغفر لأبي إبراهيم الخليل مع اجتهداه في الاستغفار لأبيه وقال: (وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه) التوبة: ١١٤، ولما كان نبينا صلى الله عليه وسلم وأمه أولى بذلك لما خصها الله به عن سائر الأمم من الفضائل ورفع الأصار والأغلال.

فقوله تعالى: (إن الله لا يغفر أن يشرك به) النساء: ٤٨، وقوله: (ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم) محمد: ٣٤، ونحوها من الأدلة عام في الخلق كله، لا مخصص له شرعي، فكيف يخصصه مجاز عقلي! والعلم به موقوف على خبر الوحي؟ وإلا فهو من

(48) رواه الطحاوي في شرح مشكل الآثار 2/27.

(49) أعلام الحديث للخطابي 3/1565.

(50) نقله عنه ابن حجر في فتح الباري 11/315.

(51) انظر: كشف مشكل ما في الصحيحين لآل الجوزي (3/157)، فتح الباري لابن حجر (6/523) دون أن يذكره قائله.

القول على الله بغير علم.

وهذا القول ذكر مرسلًا دون تعيين اسم قائله، لكنه مبني على مذهب طائفة من المتكلمين القائلين بنفي الحكمة والتعليل في خلق الله وفعله وأمره، وبأن الله إنما يفعل بمحض المشيئة بلا سبب يوجب تخصيص أحد المتماثلين. فهذا القول يتفرع عن هذا المذهب؛ ولهذا جَوَزَ قائله أن يغفر الله للكافر في بعض الشرائع دون بعض لمحض المشيئة التي لا يراعى فيها الحكمة والعدل! ومعلوم ما في هذا القول من الفساد واللوازم الباطلة. (52)

- وذكر ابن حجر أن المعتزلة والمرجئة قد تأولت كل من الطائفتين الحديث لبدعتها، فقال: (قالت المعتزلة: غفر له لأنه تاب عند موته وندم على فعله، وقالت المرجئة: غفر له بأصل توحيده الذي لا تضر معه معصية، وتعقب الأول بأنه لم يرد أنه رد المظلمة فالمغفرة حينئذ بفضل الله لا بالتوبة لأنها لا تتم إلا بأخذ المظلوم حقه من الظالم، وقد ثبت أنه كان نباشا، وتعقب الثاني بأنه وقع في حديث أبي بكر الصديق المشار إليه أولا أنه عذب، فعلى هذا فتحمل الرحمة والمغفرة على إرادة ترك الخلود في النار، وبهذا يرد على الطائفتين معا: على المرجئة في أصل دخول النار، وعلى المعتزلة في دعوى الخلود فيها). (53)

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد؛ فقد خُصَّصَ هذا البحث إلى النتائج التالية:

- 1- كان لمنهج جمع الروايات وفهم الحديث من خلالها أثر مهم في فقه الحديث وحل ما يوهمه ظاهره من إشكال وفي إبطال التأويلات المبتدعة.
- 2- أن قوله في الحديث: (لم يعمل خيراً قط)؛ يفسره ما جاء في بعض روايات الحديث أنه من قول الرجل عن نفسه لأسأته الظن بعمله، وليس من إخبار الشارع عن حقيقة حاله عند الله تعالى، وعلى هذا فلا يعارض هذا الحديث ما جاء في أدلة الشرع وأجمع عليه السلف من كون العمل شرطاً في حصول النجاة في الآخرة.
- 3- أن الحسنه التي غفر الله تعالى بها للرجل ما قاله وأمر بنيه أن يفعلوه به هو خوفه وخشيته من الله صدقاً، وذلك من الحسنات الماحية يدفع الله بها العقوبة عمن استحقها.
- 4- أن الذي حمّله على قوله: (فوالله لئن قدر الله عليّ ليعذبني عذاباً ما عذبه أحداً) - غلبة الخوف عليه حتى صار لا يعي ما يقول.
- 5- أن جهل الرجل وقع لا على جهة الجهل بتفاصيل القدرة الإلهية بل على جهة أخرى هي ظنه أنه إن فعل به ذلك أن يكون كفارة له عند الله؛ وقد جاء هذا المعنى في رواية أبي بكر الصديق رضي الله عنه.
- 6- أن ما قيل من التأويلات المبتدعة على الحديث لا قيمة لها في النظر ولا تأثير لها على الدليل، فإنها إنما تستند على مجازات الأذهان وهذيان الأفهام.

وأما التوصيات:

- 1- العناية بالمنهج في دراسة المشكل من الأدلة.
- 2- العناية بمعرفة مأخذ التأويلات البدعية لإظهار فسادها.

(52) انظر في رد مذهب المتكلمين في نفي الحكمة والتعليل: شفاء العليل لابن القيم/الباب الثاني والعشرون. فقد رد هذا من أربعين وجهًا.

(53) فتح الباري لابن حجر 315/11.

المراجع:

- البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجامع الصحيح المطبوع مع فتح الباري لابن حجر / المطبعة السلفية/ مصورة الطبعة الأولى دار المعرفة.
- ابن تيمية أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام: مجموع الفتاوى / جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد / نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية/ 1425هـ.
- ابن الجوزي جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي: كشف المشكل من حديث الصحيحين/المحقق: علي حسين البواب الناشر: دار الوطن – الرياض
- ابن حجر أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري / دار المعرفة بيروت لبنان.
- ابن حزم علي بن أحمد الأندلسي: الفصل في الملل والأهواء والنحل/ نشر مكتبة الخانجي مصر.
- ابن حنبل أحمد بن محمد: المسند/دار إحياء التراث العربي/الطبعة الأولى1414هـ.
- ابن خزيمة محمد بن إسحاق: كتاب التوحيد/ تحقيق الدكتور عبد العزيز الشهبان/ مكتبة الرشد 1414هـ.
- الخطابي حمد بن محمد: أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري/ تحقيق د. محمد آل سعود / طبع جامعة أم القرى/ الطبعة الأولى 1408هـ .
- الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع/ المحقق: د. محمود الطحان الناشر: مكتبة المعارف – الرياض 1403هـ
- السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي: تنوير الحوالك في شرح موطأ الإمام مالك / المكتبة التجارية الكبرى مصر/ الطبعة الأولى 1389هـ.
- الشنقيطي محمد الأمين بن محمد المختار الجكني: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن/الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت) الطبعة: الخامسة، ١٤٤١ هـ - ٢٠١٩ م (الأولى لدار ابن حزم)
- الطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة / شرح مشكل الآثار/ تحقيق شعيب الأرنؤوط/ مؤسسة الرسالة 1415هـ.
- ابن عبد البر يوسف بن عبد الله النمري: التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد/ تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري/نشر وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب/ 1387هـ.
- أبو عبيد القاسم بن سلام/كتاب الإيمان: معالمه وسننه واستكمالته ودرجاته/حققه وقدم له وخرّج أحاديثه وعلّق عليه محمد ناصر الدين الألباني/الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – الرياض/الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ابن قتيبة عبد الله بن مسلم: تأويل مختلف الأحاديث/ تحقيق محمد محي الدين/ المكتب الإسلامي 1419هـ.

القرطبي أحمد بن عمر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم/ تحقيق محي الدين مستو وآخرون/ دار ابن كثير دمشق.
ابن القيم أبو عبد الله بن أبي بكر ابن قيم الجوزية:
شفاء العليل / مكتبة السوادي جدة.
مدارج السالكين/تحقيق محمد حامد الفقي/دار الكتاب العربي.
ابن ماجه محمد بن يزيد القزويني: سنن ابن ماجه/حققه محمد فؤاد عبد الباقي / المكتبة العلمية بيروت.
مالك بن أنس: الموطأ / دار إحياء العلوم العربية/1414هـ.
مسلم بن الحجاج القشيري: صحيح مسلم المطبوع مع شرح النووي / مؤسسة قرطبة مصر.
النسائي أحمد بن شعيب:
سنن النسائي/مكتبة المطبوعات الإسلامية حلب/ 1414هـ.
حاشية السندي على النسائي المطبوع مع السنن/ مكتبة المطبوعات الإسلامية حلب/ 1406هـ.
النووي يحيى بن شرف: شرح صحيح مسلم/ مؤسسة قرطبة مصر.
ابن الوزير اليماني/ إثثار الحق على الخلق / المكتبة العلمية بيروت.
أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء: إبطال التأويلات لأخبار الصفات/ تحقيق محمد النجدي.

Research Abstract:

This research examines the Manhaj (methodology) for resolving perceived Creedal Dilemmas (Al-Ishkālāt al-‘Aqdīyyah) regarding the Hadith of the man who commanded his sons to burn his body after his death. The study employs two integrated methodological approaches:

First, the method of gathering multiple Riwayāt (narrations) of the Hadith, as some narrations explain others, thereby resolving perceived ambiguities. This research emphasizes this particular approach in the methodology of responding to creedal misconceptions, noting a lack of focus on it in previous studies.

Second, the complementary approach—which predominated earlier scholarship—based on referring the Mutashābih (ambiguous/complex) aspects of this Hadith to the Muḥkam (clear and decisive) evidences of the Sharia.

Keywords: Al-Manhaj (Methodology), Creedal Dilemmas, Bid’ah.